اللجان الشعبية للدفاع عن الثورة

◆ نشرة تقدمية تصدرها اللجان الشعبية للدفاع عن الثورة

# مصر الثورية

العدد الرابع الاسبوع الثالث مارس ٢٠١١

## لا للتعديلات الدستورية ..... لا لفرعون جديد

استشهد المئات من أبناء مصر الأبرار في سبيل إسقاط النظام السياسي الفاسد، الذي كانت تديره عصابة تحتكر لنفسها السلطة والثروة، و من أجل بناء نظام سياسي جديد قائم على العدل والمساواة يقود بلدنا الحبيب إلى التقدم الرخاء.

أن دستور العهد البائد قد أسقطته ثورة الشعب المصري الراغب في دستور جديد يحفظ حقوق المواطنين ويدفع الحريات السياسية إلى الأمام و يخلق نوعا من التوازن بين سلطات الرئيس والحكومة والبرلمان والقضاء.




إن التعديلات الدستورية المقترحة مرفوضة لعدة أسباب منها أنها لا تتضمن التقليص من الصلاحيات الواسعة لرئيس الجمهورية، مما يسمح بخلق فرعون جديد يتحكم فينا. كما أن إجراء انتخابات برلمانية بشكل سريع وفقا لتلك التعديلات ستجعل مجلس الشعب القادم مكونا في الأغلب من نفس القوى السياسية وأحزاب العهد البائد من رجال الأعمال وفلول الحزب الوطني. ووفقا لتلك التعديلات سيتم اختيار من هؤلاء لوضع دستور جديد، مما يعد التفاف على حق المصريين في انتخاب لجنة تأسيسية لصياغة دستور يعبر عن أمال الشعب المصري وليس دستورا يحمى مصالح فئة سياسية أو رجال الأعمال.

دعونا نسلك الطريق البديل، الذي توافقت عليه معظم القوى السياسية

- تكوين مجلس رئاسي مدني مؤقت لإدارة مرحلة انتقالية، مدتها عام، وعودة الجيش لثكناته.
- عمل إعلان دستوري مؤقت يشمل المبادئ الدستورية العامة
- انتخاب جمعيه تأسيسية لوضع دستور جديد.
- إطلاق الحريات السياسة: حرية تكوين الأحزاب، والنقابات، وحرية الدعاية السياسية، مما يسمح للمواطنين بالتعرف على الأحزاب والاتجاهات السياسية المختلفة، وبرامجها ويتيح انتخاب ممثلين حقيقيين للشعب في المجالس النيابية والمحلية.
- إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وفقا للدستور الجديد.

فلنذهب جميعا للتصويت ضد التعديلات الدستورية حتى نتمكن من وضع دستور جديد للبلاد يحقق أمال الشعب المصري

## الصبر مفتاح الثورة المضادة




الشعب المصري الراغب في دستور جديد يحفظ حقوق المواطنين ويدفع الحريات السياسية إلى الأمام ويخلق نوعا من التوازن بين سلطات الرئيس والحكومة والبرلمان والقضاء .

إن التعديلات الدستورية المقترحة مرفوضة لعدة أسباب منها أنها لا تتضمن التقليص من الصلاحيات الواسعة لرئيس الجمهورية، مما يسمح بخلق فرعون جديد يتحكم فينا. كما أن إجراء انتخابات برلمانية بشكل سريع وفقا لتلك التعديلات ستجعل مجلس الشعب القادم مكونا في الأغلب من نفس القوى السياسية وأحزاب العهد البائد من رجال الأعمال وفلول الحزب الوطني. ووفقا لتلك التعديلات سيتم اختيار من هؤلاء لوضع دستور جديد، مما يعد التفاف على حق المصريين في انتخاب لجنة تأسيسية لصياغة دستور يعبر عن أمال الشعب المصري وليس دستورا يحمى مصالح فئة سياسية أو رجال الأعمال.

دعونا نسلك الطريق البديل، الذي توافقت عليه معظم القوى السياسية

– إطلاق الحريات السياسة: حرية تكوين الأحزاب، والنقابات، وحرية الدعاية السياسية، مما يسمح للمواطنين بالتعرف على الأحزاب والاتجاهات السياسية المختلفة، وبرامجها ويتيح انتخاب ممثلين حقيقيين للشعب في المجالس النيابية والمحلية .

– إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وفقا للدستور الجديد .

فلنذهب جميعا للتصويت ضد التعديلات الدستورية حتى نتمكن من وضع دستور جديد للبلاد يحقق أمال الشعب المصري

# الصبر مفتاح الثورة المضادة

انجحت ثورة الشعب المصري في إحداث شرخ كبير في جدار النظام الذي ظل يحكمنا على مدار الثلاثين عاماً الماضية، لكن هذا الجدار لم يتهدم بشكل كامل حتى الآن، حيث تبقى أعمدته قائمة في المحافظات ومديريات الأمن والمجالس المحلية والحزب الوطني وقانون الطوارىء وأمن الدولة، وغيرها الكثير من مظاهر الفساد والاستبداد التي خربت الحياة السياسية والاجتماعية في مصر. والآن وبعد أن بدأت ثورتنا في إحداث التغيير الذي يحلم به الشعب المصري، نجد من يطالبنا بالصبر، وإعطاء فرصة حتى تتحقق المطالب، والكف عن التظاهر والاعتصام والإضراب حفاظاً على "الأمن" و"الاستقرار" و"الاقتصاد" وكأن الثورة قد انتهت، وكأن المطالب التي رفعها الثوار في ميدان التحرير وميادين مصر الأخرى قد تم تحقيقها.

إلى من يدعونا إلى الصبر نقول:

لقد صبر الشعب المصري ثلاثين عاماً ذاق خلالها الذل والهوان على يد نظام مبارك الذي لا تزال رموزه يتمتعون بحريتهم، من أمثال صفوت الشريف وفتحي سرور وزكريا عزمي ويعملون بكل قوة لإجهاض ثورتنا وإيقافها عند هذه النقطة بإشعال الفتنة الطائفية.. ولا يزال طنطاوى "رجل مبارك المخلص" على رأس المجلس العسكري وقد حول

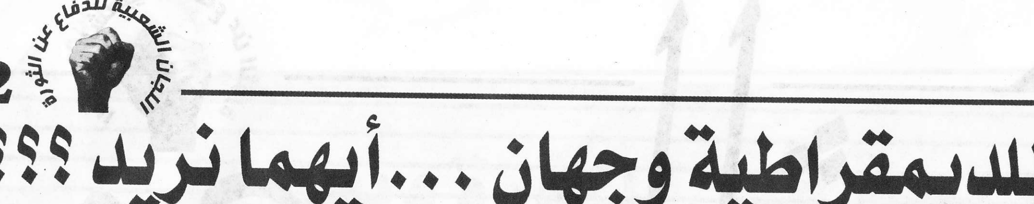



ى سجون. الصبر على هؤلاء يعنى تسليم الثورة إليهم على طبق من الفضة كي يقضوا عليها، لان هؤلاء وغيرهم كانوا يشاركون مبارك في قمع الشعب المصري وامتهان كرامته وإذلاله. كانوا يشاركون بمنتهى الجشع في سرقة ثروات الشعب المصري ويقتسمونها مع مبارك وعائلته. فهل نتركهم يسرقون حقنا في الانعتاق من أغلالهم التي قيدونا بها كل هذه السنين ؟؟؟

إن الصبر على هؤلاء يعنى أن باقي المطالب لن تتحقق، لان ما تحقق منها كان بفعل نزول الملايين إلى الشارع للمطالبة بها، ولن يتحقق ما تبقى منها إلا بالنزول إلى الشارع مجدداً. هكذا علمتنا تجربة الثمانية عشر يوماً التي قضاها ثوار مصر في شوارعها، بأن الحقوق والحريات لا تمنح لكنها تنتزع انتزاعاً. وبغير ذلك سوف تنمو الثورة المضادة وتنتشر حتى نجد أنفسنا وقد أعاد النظام القديم تنظيم نفسه من جديد، ليعود بنا إلى ما قبل ٢٥ يناير، إن لم يكن إلى ما هو أسوأ.علينا ثوار مصر أن نتوخى الحذر من أفاعي مبارك الذين لا يزالون كامنين داخل جحورهم. علينا المطالبة بتحقيق كل مطالب الثورة فوراً ودون أي تباطؤ. فالصبر على هؤلاء هو مفتاح نجاح الثورة المضادة التي يقومون بها الآن.

# مبادرات

## رابطة شباب الثورة التقدمي




هي مبادرة من مجموعة من الشباب لعمل رابطة لها المبادئ العامة التالية والمستقاة من روح ثورتنا:

1- التأكيد على مدنية الدولة والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين أو المعتقد أو النوع أو اللون أو العرق.

2- توسيع وتعميق الممارسة الديمقراطية.

3- تفعيل المشاركة الشعبية في وضع سياسات الدولة والرقابة عليها وعلى أجهزتها المختلفة لضمان حماية

# للديمقراطية وجهان ... أيهما نريد ؟؟؟

عانى الشعب المصري على مدار سنوات طوال من غياب الديموقراطية، التي ظلت حلما يداعب آمال الكثير من أبناء مصر المخلصين، الذين قدموا تضحيات ضخمة في سبيل تحقيق هذا الحلم، في ظل نظام قمعي واستبدادي، لم يتورع عن القتل والتعذيب والاعتقال للنشطاء السياسيين.

اليوم لم تعد الديموقراطية مجرد حلم، بل هدفا قابل للتحقق في الواقع، بفضل الثورة المصرية المجيدة، التي شارك فيها الملايين من المصريين بهدف بناء مجتمع جديد، قوامه العدل والكرامة، ينقذ غالبية المصريين من الفقر المدقع. وينهي احتكار حفنة من رجال ا?عمال وكبار رجال الدولة للثروة والسلطة، لقد ثار المصريون في وجه نظام سياسي فاسد، منح كبار رجال ا?عمال امتيازات اقتصادية ضخمة، وفي الوقت نفسه تخلت الدولة عن مسئولياتها تجاه المواطنين، في الصحة، والتعليم، والسكن، والتوظيف

الدولة، و كذلك صياغة تشريعات وقوانين، من المفترض أن تعبر عن مصالح الناخبين. الأمر ذاته في النقابات، حيث يتم انتخاب ممثلين للعمال، يتفاوضون مع رجال ا?عمال أو الدولة دفاعا عن حقوق العمال.

وفق هذا التصور تصبح الديموقراطية آلية قادرة على الحد من ظواهر الفساد واستغلال المناصب في الكسب غير المشروع. وقد تنجح تلك الديموقراطية أن تحد من ظواهر كالفقر والبطالة، بتبني سياسات اجتماعية اكثر عدالة، في حال وصول ممثلين حقيقين عن الطبقات الكادحة إلى المجالس المنتخبة.

لكن للأسف، حتى في الدول الأوربية المتقدمة "الديموقراطية" لا يصل إلى البرلمان، في ا?غلب، إلا المرشحين الأغنياء أو المدعومين من قبل الشركات الكبرى. لهذا ليس غريبا أن تضع تلك البرلمانات تشريعات وسياسات ضد مصالح الفقراء، وهو الأمر الذي كان واضحاً بقوة في ا?زمة الاقتصادية العالمية ا?خيرة، التي دفع ثمنها

المجتمع، ولو مؤقتا، حيث بات واضحاً قدرة الحركة الجماهيرية على الإطاحة بالكثير من رموز الفساد. لكن هناك خشية من الردة، وعودة ا?وضاع وموازين القوى كما كانت، خاصة في ظل توقف زخم الحركة الجماهيرية، بفضل الدعوات الداعية إلى وقف الإضرابات والإعتصامات والمظاهرات بحجة الخشية على مصالح البلاد، والمقصود بالفعل من تلك الدعوات هو إيقاف الثورة عند مرحلة إقصاء بعض رموز النظام، مع الإبقاء على النظام ذاته، بقوانينه وسياساته المنحازة لرجال ا?عمال والمتعاونة مع القوى الاستعمارية.

الديموقراطية بدون عدالة اجتماعية لا معنى لها وتصبح مجرد شكل دون مضمون. لذا يجب علينا أن ندافع عن نوع أخر من الديموقراطية قادر على التعبير والدفاع عن مصالح الأغالبية الكادحة من أبناء الشعب. عندها يمكن أن تحقق آمال المصريين في مجتمع قوامه العدل والكرامة، بلا قهر، بلا فقر، بلا بطالة. لكن




السؤال الذي يطرح نفسه الآن، ما هو مواصفات النظام السياسي الديمقراطي، القادر على تحقيق أهداف وطموحات الثوار، في العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية؟

ربما يجيب البعض: أننا لا نحتاج لاختراع العجلة من جديد، حيث يمكن الاقتداء بتجارب الدول المتقدمة، التي لها نظم سياسة ديموقراطية، والتي استطاعت أن تحقق مستوى معيشي مرتفع لأغلب السكان، حيث تتجلى الديموقراطية في انتخابات نزيهة، لا يشوبها تزوير، تتيح الفرصة

الفقراء لإنقاذ رجال ا?عمال. لم يجد العمال في تلك البلاد أن المجالس المنتخبة قادرة على الدفاع عن حقوقهم، فلجأوا إلى التظاهر والاعتصام والإضراب والعصيان المدني، وكذلك الانتفاضات الشعبية كوسائل للضغط على النخب الحاكمة، للدفاع عن حد أدنى من الحياة الكريمة.

هناك حقيقة تؤكدها تجارب الشعوب: القوانين والتشريعات في أي مجتمع هي تعبير عن موازين القوى الاجتماعية داخله، ما يعني أن ا?قوى يفرض قوانينه على ا?ضعف. ففي مصر، حيث

كيف يمكن الوصول إلى هذا النوع من الديموقراطية ذات المضمون الاجتماعي؟

هذا السؤال الصعب، لن نجد إجابة بسيطة عليه في كتب علم السياسة، لكن الإجابة الفعلية ستأتي من رحم الثورة المصرية، في حالة إستمرارها، وفي حال نجاحها في تغيير أحوال المصرين.

إن نضال العمال لتشكيل نقابات حقيقية للدفاع عن حقوقهم، بعيداً عن البيروقراطية النقابية أو سلطة الدولة، أو نضال الطلاب داخل

# شباب الثورة التقدمي

هي مبادرة من مجموعة من الشباب لعمل رابطة لها المبادئ العامة التالية والمستقاة من روح ثورتنا:

1- التأكيد على مدنية الدولة والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين أو المعتقد أو النوع أو اللون أو العرق.

2- توسيع وتعميق الممارسة الديمقراطية.

3- تفعيل المشاركة الشعبية في وضع سياسات الدولة والرقابة عليها وعلى أجهزتها المختلفة لضمان حماية حقوق الشعب ومكتسبات الثورة.

4- العدالة الاجتماعية وضمان حد أدنى للحياة الكريمة لكل مواطن مصري.

5- احترام وإطلاق كافة حريات وحقوق الإنسان وعلى رأسها الحق في التعبير والتنظيم.

6- التأكيد على استقلالية القرار الوطني.

وقد اتفقوا على مجموعة آليات للعمل منها:

1- تشكيل كتلة ضغط لضمان الالتزام بالمبادئ السابق ذكرها.

2- .تفعيل التنسيق والتعاون المخلص بين كافة القوى الوطنية المخلصة ولا سيما المبادرات الديمقراطية الشابة التي فجرتها ثورة ٢٥ يناير.

3- المساهمة في التوعية السياسية للجماهير، خاصة الشباب مع التركيز على توسيع نطاق الديمقراطية والممارسة السياسية والمشاركة الشعبية.

4- إطلاق عدد من المبادرات المتنوعة للإسهام في إثراء وتنظيم العمل الثوري.

للاتصال بهم:-

apyr@googlegroups.com

---

السؤال الذي يطرح نفسه الآن، ما هو مواصفات النظام السياسي الديمقراطي، القادر على تحقيق أهداف وطموحات الثوار، في العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية؟

ربما يجيب البعض: أننا لا نحتاج لاختراع العجلة من جديد، حيث يمكن الاقتداء بتجارب الدول المتقدمة، التي لها نظم سياسة ديموقراطية، والتي استطاعت أن تحقق مستوى معيشي مرتفع لأغلب السكان، حيث تتجلى الديموقراطية في انتخابات نزيهة، لا يشوبها تزوير، تتيح الفرصة لكل التيارات السياسية والمستقلين في عرض برامجهم على الناخبين، ليختاروا من يمثلهم، في المجالس المنتخبة (البرلمان) لبضعة سنوات، ليقوم هؤلاء النواب بدور رقابي على مؤسسات الفقراء لإنقاذ رجال ا?عمال. لم يجد العمال في تلك البلاد أن المجالس المنتخبة قادرة على الدفاع عن حقوقهم، فلجأوا إلى التظاهر والاعتصام والإضراب والعصيان المدني، وكذلك الانتفاضات الشعبية كوسائل للضغط على النخب الحاكمة، للدفاع عن حد أدنى من الحياة الكريمة .

هناك حقيقة تؤكدها تجارب الشعوب: القوانين والتشريعات في أي مجتمع هي تعبير عن موازين القوى الاجتماعية داخله، ما يعني أن ا?قوى يفرض قوانينه على ا?ضعف. ففي مصر، حيث كانت الغلبة في عهد مبارك لحفنة من رجال ا?عمال وبعض كبار رجال الدولة، جاءت القوانين تعبيرا عن مصالح هؤلاء. لكن أحداث الثورة المصرية، قلبت موازين القوى داخل كيف يمكن الوصول إلى هذا النوع من الديموقراطية ذات المضمون الاجتماعي؟

هذا السؤال الصعب، لن نجد إجابة بسيطة عليه في كتب علم السياسة ، لكن الإجابة الفعلية ستأتي من رحم الثورة المصرية، في حالة إستمرارها، وفي حال نجاحها في تغيير أحوال المصرين .

إن نضال العمال لتشكيل نقابات حقيقية للدفاع عن حقوقهم، بعيداً عن البيروقراطية النقابية أو سلطة الدولة، أو نضال الطلاب داخل الجامعات لتشكيل اتحادات طلابية تدافع عن مجانية وجودة التعليم، وغيرها من المؤسسات الديموقراطية القاعدية، ستساعد في بناء نظام سياسي ديموقراطي قائم على العدالة الإجتماعية.

---

## الى عصام شرف -: قل حقوق إجتماعيه ولا تقل مطالب فئويه

فاجأنا عصام شرف رئيس الوزراء الذي أعلن أنه يستمد شرعيته من الثوره بشن هجوم حاد على الإحتجاجات العماليه والإجتماعيه التي إستمرت بعد توليه المنصب واصفا إياها بالإحتجاجات الفئويه التي تمثل عار على الثوره مستخدما نفس التوصيف الذي إستخدمه الفريق شفيق من قبل

فإذا كانت بعض هذه الإحتجاجات تطالب بتثبيت عمال مؤقتين أو ضم سنوات الخدمه أو عوده العاملين المفصولين وهي حقوق تم المطالبه بها قبل و أثناء و بعد الثوره و أ صبح من الضروري وضع جدول زمني لتحقيقها

فإن الجزء الأكبر من الإحتجاجات جاء لإستكمال مهام الثوره في الرقابه الشعبيه والحريه و العداله الإجتماعيه مثل:

*ملاحقة رموز الفساد في المصانع و الشركات والهيئات المختلفه مثل رئيس شركة غزل المحله الذي أقاله العمال

*رفع الحد الأدنى للأجر و النظر في الحد الأقصى للعديد من المستشارين الذين تم تعيينهم بمبالغ خياليه في أغلب الهيئات و الوزارات و البنوك بعقود مجامله لطنط فلان و أنكل علان

*حرية تكوين النقابات المستقله و العمل النقابي

لذلك كان المتوقع من رئيس الوزراء أن يحيي العمال المحتجين لى ثوريتهم المستمره التي تعد إستكمال لمهام الثورة نحو إسقاط كل عمبارك صغير في كل موقع عمل بدلا من إستعداء الجماهير عليهم مستخدما تعبير( المطالب الفئويه )و محاولا إلصاق تهمة الأنانيه بنضالهم المشروع.

فهل يتذكر أن الثوره ماكادت تنجح لولا الضربات القاضيه المتتاليه التي وجهتها إضرابات عمال النقل و السويس و المحله و حلوان وحالة العصيان المدني في كل أنحاء مصر قبل إنهيار النظام، فالفضل لهؤلاء المحتجين في نجاح الثوره

و العجيب في المقابل هو ذلك التدليل المشبوه لرجال الشرطه الذين يرفضون النزول إلى الشارع حتى الأن ويتم رفع حوافزهم بنسبه 100%على الرغم من قيادة بعضهم لفلول الثوره المضاده، أليس هذا أبشع مثال على المطالب الفئويه المعاديه للثوره

هذا هو العار يا د/عصام و ليس الإحتجاجات الإجتماعيه

# محاكمات عسكريه للثوار ومحاكمات مدنيه للقتلة والفاسدين

عندما قام رجال الشرطة العسكرية بفض اعتصام التحرير يوم الجمعة ٢٥ فبراير بصوره وحشيه أعادت للأذهان ذكرى مواجهات الشرطة يوم ٢٨ يناير، خرج المتحدث باسم المجلس العسكري معتذرا بشده و مؤكدا أن ما حدث هو خطأ فردي من بعض الضباط بالشرطة العسكرية و على الرغم من ذلك تم محاكمة الناشط عمرو البحيري محاكمه عسكريه بتهمه مقاومه رجال الجيش – وهو الأعزل – والحكم عليه بعد ثلاثة أيام بالسجن ٥ سنوات

وكان لتهاون الجميع مع ما حدث السبب الرئيسي في أن يتكرر الأمر بصوره أكثر وحشيه و شراسه يومي ٨ و ٩ مارس بداية من التحرش السافل بالناشطات تحت أعين رجال الجيش أثناء احتفالهم باليوم العالمي للمرأة ثم في اليوم التالي بعد احتكاك البلطجيه بالمعتصمين و تدخل الجيش العنيف لفض الاعتصام و إلقاء القبض على العديد من الناشطين و احتجازهم بالمتحف المصري و تعذيبهم وكهربتهم بصوره بشعة لا تقل عن جرائم أمن الدولة وتحويل بعضهم للمحاكمة العسكرية

وقد أصدرت مجموعه من المراكز الحقوقية والقانونية بيانا يستنكر ما حدث و يدعوا الجيش للتحقيق و الاعتذار عما حدث

والمرفوض هو أن يتعرض مواطنين للمحاكمة العسكرية دون أن يحاكموا أمام قاضيهم الطبيعي في حين يحاكم القتلة مثل حبيب العادلي و رفاقه وكذلك الفاسدين مثل أحمد عز وصحبته أمام

# طلاب مصر يؤكدون .. الثورة مستمرة

تحت حصار وتضييق إدارات نظام مبارك التي فرضها على جامعاتنا ولا زالت تتحكم فيها إلى اليوم بعد أن حولتها إلى سجون خربة لا علم فيها ولا حرية، يواصل طلاب مصر انتفاضتهم للأسبوع الثاني على التوالي مطالبين برحيل ومحاكمة رؤوس الفساد في جامعاتهم متمثلة في رئيس وأمين الجامعة وعمداء ووكلاء وأمناء الكليات ونوابهم وإسقاط الهياكل الإدارية الفاسدة التي تم تعيينها بواسطة مباحث أمن دولة مبارك، واستبدالها بمجالس إدارة انتقالية نزيهة من أعضاء هيئات التدريس المستقلين وغير المرتبطين بالنظام البائد، لتشرف هذه المجالس على إلغاء نظام التعيين الذي كرسه نظام مبارك في اختيار إدارات الجامعات، ووضع قواعد ولوائح جديدة تنظم عملية انتخاب حر بين أعضاء هيئات تدريس كل جامعة لاختيار إدارات منتخبة تخضع للمحاسبة والرقابة إن أخطأت.

كما يطالب الثوار في الجامعات بانتخابات نزيهة وشفافة وبلا قيود أو تعسف لاتحادات الطلاب وتفعيل مجانية التعليم ودعم الكتاب الجامعي وإسقاط لائحة ٢٠٠٧ والعودة للعمل بلائحة ٧٦ لحين الانتهاء من إعداد لائحة جديدة بمشاركة الطلاب. كما يطالبون بحرية عقد الندوات وتنظيم الفعاليات داخل الجامعات وحق تكوين الأسر بمجرد الإخطار وعودة نظام الانتساب الموجه والسماح للطلاب الذين دخلوا التعليم المفتوح




مباشرة من الثانوية العامة بعد إلغائه بالتحويل إليه إن رغبوا وتأسيس اتحاد مستقل لطلبة وطالبات التعليم المفتوح.

هذه المطالب وغيرها يناضل طلاب الجامعات المصرية منذ سنوات لانتزاعها وألهمتهم الثورة العظيمة التي شاركوا فيها فرادى أولاً ثم شاركوا فيها بصفتهم طلاباً أحراراً يعتصمون ويتظاهرون منذ اليوم الأول لعودة الدراسة، وذلك في إطار استكمال مهام الثورة بتحرير الجامعات وتطهيرها وانتزاع استقلالها من سيطرة رموز نظام مبارك الساقط.

ففي جامعة القاهرة يواصل الطلاب اعتصاماتهم داخل مباني كلياتهم وأمام مبنى الإدارة (القبة) منذ اليوم الدراسي الأول لهذا التيرم، محافظين في ذات الوقت الذي يطالبون فيه بإسقاط رئيس الجامعة وهيكله الإداري على استمرار العملية التعليمية حتى الآن، وذلك في مواجهة دعوات حسام كامل رئيس الجامعة لتعطيل الدراسة في الجامعة، حيث أرعبه اعتصام الطلاب وقرر عدم التواجد بالجامعة طوال الأسبوعين الماضيين. لقد واجه الطلاب والأساتذة الشرفاء هذه الدعاوى بمنتهى الحزم وأصروا على استئناف الدراسة رغم أنف الإدارة، وفتحت القاعات الدراسية وانتظمت المحاضرات في معظم الكليات قبل أن يصدر وزير التعليم قراراً بعدم تعطيل الدراسة في الجامعة. ويصر الطلاب على استبدال طاقم إدارة الجامعة بكل رموزه واستبدالهم بآخرين لهم قبول لدى الطلاب والأساتذة يفتحون – فور استلامهم لمهام وظائفهم– باباً للحوار الجاد حول مطالب كل كلية على حده.

يبقى أن نقول أن طلاب جامعة القاهرة الثوار هم جزء من حركة أكبر قامت في معظم جامعات مصر لتطهيرها من رموز مبارك، حيث يتظاهر ويعتصم طلاب الجامعات التالية على سبيل المثال لا الحصر.. حلوان وعين شمس وأسيوط والمنصورة والإسكندرية.

طلاب مصر أخذوا على عاتقهم مهمة تطهير البلاد واستكمال الثورة بإسقاط رموز النظام البائد في جامعاتهم في مواجهة أبواق الثورة المضادة الداعية للاستقرار والصبر على الفاسدين المتواطئين اللذين أفسدوا الجامعات وسجنوها طوال العهد البائد حتى نهاية الفصل الدراسي.. لكننا لن نصبر على فاسد بعد اليوم.. طلاب مصر بحاجة إلى دعم كل الثوار والشرفاء فادعموهم.

# حل المجالس الشعبية المحلية الآن وفورا

من أقوى تداعيات النظام المخلوع بمصر "المجالس الشعبية المحلية "لأنه كما يقال إذا كانت نسبة التزوير بالإنتخابات البرلمانية ٩٠% فهي بالتأكيد وصلت بالمجالس المحلية إلى ١٠٠% خاصة بعد إجراء التعديلات الدستورية الفاسدة عام ٢٠٠٦ التي اشترطت الحصول على تأييد الأغلبية بالمجالس الشعبية المحلية لخوض الإنتخابات الرئاسية.

و لقد أسقطت ثورة ٢٥ يناير هذا النظام بكل ما يمثله و من غير المفهوم أن يتم إتخاذ قرار بحل مجلسي الشعب و الشوري ولا ينسحب الأمر




المحافظة، واقتراح الضوابط العامة لنظام تعامل أجهزة المحافظة مع الجماهير.

فنراها "مهام وهمية" في ظل دستور لا يعلي من قيمة الحكم المحلي و لا يدعم اللامركزية مما يجعل مطلب حل المجلس المحلية مرتبط بلا شك بضرورة خلق دستور جديد يمثل شرعية خلقتها ثورة الشعب المصري لكي يحقق آماله في ان يكون لكل فرد دور في تحديد خطط مدينته و كيفية تطويرها و حصوله على حقه كاملاً داخلها و ذلك لن

السافل بالناشطات تحت أعين رجال الجيش أثناء احتفالهم باليوم العالمي للمرأة ثم في اليوم التالي بعد احتكاك البلطجيه بالمعتصمين و تدخل الجيش العنيف لفض الاعتصام و إلقاء القبض على العديد من الناشطين و احتجازهم بالمتحف المصري و تعذيبهم و كهربتهم بصوره بشعة لا تقل عن جرائم أمن الدولة وتحويل بعضهم للمحاكمة العسكرية

وقد أصدرت مجموعه من المراكز الحقوقية والقانونية بيانا يستنكر ما حدث و يدعوا الجيش للتحقيق و الاعتذار عما حدث

والمرفوض هو أن يتعرض مواطنين للمحاكمة العسكرية دون أن يحاكموا أمام قاضيهم الطبيعي في حين يحاكم القتلة مثل حبيب العادلي و رفاقه وكذلك الفاسدين مثل أحمد عز وصحبته أمام محاكم مدنيه متوافرا لهم كل فرص الدفاع وحبسهم احتياطيا و السماح لهم بالزيارات من الأهل و المحامين

إننا نطالب بوقف المحاكمات العسكرية الظالمة و إلغاء أحكامها والإفراج عن كل المعتقلين السياسيين و محاكمة الجميع أمام المحاكم المدنية ومحاسبة ضباط الجيش المتورطين في جرائم التعذيب، فالاعتصام و التظاهر والإضراب عن العمل حقوق للمواطنين لا يجوز على الإطلاق المساس بأي منها

لائحة جديدة بمشاركة الطلاب. كما يطالبون بحرية عقد الندوات وتنظيم الفعاليات داخل الجامعات وحق تكوين الأسر بمجرد الإخطار وعودة نظام الانتساب الموجه والسماح للطلاب الذين دخلوا التعليم المفتوح

استقلالها من سيطرة رموز نظام مبارك الساقط. ففي جامعة القاهرة يواصل الطلاب اعتصامهم داخل مباني كلياتهم وأمام مبنى الإدارة (القبة) منذ اليوم الدراسي الأول لهذا التيرم، محافظين في ذات الوقت الذي يطالبون فيه بإسقاط رئيس الجامعة وهيكله الإداري على استمرار العملية

المضادة الداعية للاستقرار والصبر على الفاسدين المتواطئين اللذين أفسدوا الجامعات وسجنوها طوال العهد البائد حتى نهاية الفصل الدراسي.. لكننا لن نصبر على فاسد بعد اليوم.. طلاب مصر بحاجة إلى دعم كل الثوار والشرفاء فادعموهم.

# حل المجالس الشعبية المحلية الآن وفورا




من أقوى تداعيات النظام المخلوع بمصر "المجالس الشعبية المحلية "لأنه كما يقال إذا كانت نسبة التزوير بالإنتخابات البرلمانية ٩٠% فهي بالتأكيد وصلت بالمجالس المحلية إلى ١٠٠% خاصة بعد إجراء التعديلات الدستورية الفاسدة عام ٢٠٠٦ التي اشترطت الحصول على تأيد الأغلبية بالمجالس الشعبية المحلية لخوض الإنتخابات الرئاسية.

و لقد أسقطت ثورة ٢٥ يناير هذا النظام بكل ما يمثله و من غير المفهوم أن يتم إتخاذ قرار بحل مجلسي الشعب و الشوري ولا ينسحب الأمر على المجالس المحلية — و هى الأخطر — فهى تضم ٥٢ ألف عضو على مستوى الجمهورية جميعهم ما عدا ٢% حزب وطني و قد كانت هى دائماً آة تفريغ لقيادات نيابية و سياسية فاسدة.

و أزمة المجالس المحلية لا تتعلق فقط بأدائها و كونها فرع مباشر للحزب الوطني داخل كل قرية و مدينة و لكن يتعلق بالدور المنوط بها تنفيذه وفق الدستور الحالي و ما ينبثق عنه من قوانين، فقانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ٧٩ ينص على أن للمجالس المحلية دور في

الرقابة على مختلف المرافق و الأعمال التي تدخل في اختصاص المحافظة و الإشراف على تنفيذ الخطط الخاصة بالتنمية المحلية و متابعتها وإقرار خطة التنمية الاقتصادية، والاجتماعية ومشروع الموازنة السنوية للمحافظة ومتابعة تنفيذها، بالإضافة إلى اقتراح مشروعات التخطيط العمراني والتعمير، والموافقة على إن شاء المرافق التي تعود بالنفع على

المحافظة، واقتراح الضوابط العامة لنظام تعامل أجهزة المحافظة مع الجماهير.

فنراها "مهام وهمية" في ظل دستور لا يعلي من قيمة الحكم المحلي و لا يدعم اللامركزية مما يجعل مطلب حل المجلس المحلية مرتبط بلا شك بضرورة خلق دستور جديد يمثل شرعية خلقتها ثورة الشعب المصري لكي يحقق آماله في ان يكون لكل فرد دور في تحديد خطط مدينته و كيفية تطويرها و حصوله على حقه كاملاً داخلها و ذلك لن يأتي إلا بتغيير كامل يقضي على فكرة الفرد الواحد و المؤسسات المركزية.

و لعل فكرة "اللجان الشعبية" التي افرزتها الأيام الأولى للثورة لإدارة الامن داخل كل منطقة و التي تطورت بعد ذلك بشكل تلقائي لتكون حلقات نقاشية و تفاعلية واسعة بين المواطنين حول كيفية تطوير موارد محافظاتهم و إدارة امورهم اليومية هو تأكيد على ضرورة العمل على خلق تنظيمات شعبية حقيقة هدفها خدمة المواطن لا خدمة نظام او حزب فاسد او فرد.

# الثورة والثروة في المنطقة العربية

هل تذكرت الولايات المتحدة فجأة أن نظام القذافي يقمع المتظاهرين؟.. فدفعت بأسطولها قرب سواحل ليبيا، بينما أعلن الاتحاد الأوروبي الحظر الجوي. كل ذلك دون أية إجراءات حقيقية توقف المذابح التي يرتكبها القذافي ضد شعبه، كما لم تتحرك طيلة سنوات حكمه الاستبدادي.

كلمة السر هي الخوف.. الخوف على الثروة النفطية، والخوف من الثورة الشعبية. فالولايات المتحدة كانت تدعم وترحب بأنظمة ديكتاتورية طالما تضمن ولاءها، لكنها الآن ترتعد خوفا من ثورات شعبية تهدف إلى التخلص من قبضة الديكتاتورية، واستغلال الاحتكارات العالمية، والخضوع لإملاءات الاستعمار.

تحريك القوات الأمريكية يهدف إلى السيطرة على الوضع، فإن سقط القذافي، يكون عليها ضمان وضع مستقر، يسمح لها بمواصلة ضخ البترول الليبي، ولايهم كم من الضحايا سيسقط حتى يسقط نظام القذافي، كما لم يكن يهمها كم من الضحايا أسقطهم مبارك في سبيل احتفاظه بعرشه.

من جانب آخر، دخلت قوات سعودية إلى الأراضي البحرينية، تحت مسمى "قوات درع الجزيرة"، وتتكون الدفعة الأولى منها من ١٥٠ ناقلة جنود مدرعة ونحو ٥٠ مركبة عسكرية، بينما ذكر شهود عيان أن بينها دبابات. هذه القوات دخلت بطلب من ملك البحرين، وبمباركة أمريكية. جاء ذلك بعد إعلان اتحاد نقابات عمال البحرين إضرابا عاما، لقي استجابة في أنحاء البلاد. في حين أثار الإعلام الرسمي، ليس في البحرين فقط، أنها قضية طائفية، أثارها الشيعة بتحريض من إيران وحزب الله. و لم يذكر أنها قضية أغلبية تعاني من حكم أقلية تسعى إلى تغيير توزيع السكان.

فالملك الذي جعل بلاده أشبه بقاعدة أمريكية خاصة في مدخل الخليج، يحتمي من الثورات السلمية المطالبة بالحقوق الديمقراطية، والتي لم تمس عرشه، بحكام السعودية، الذين هم بدورهم يقمعون المظاهرات بالرصاص، وسبق أن اجتاحوا الاراضي اليمنية لملاحقة الحوثيين.

الصورة واضحة. مصالح الأنظمة العربية متشابكة، وترتبط بدعم الاستعمار الأمريكي-الصهيوني، وهي تعادي وبوضوح شعوبها الكادحة، ومستعدة للتضحية بآخر قطرة دم لآخر مواطن، في مقابل احتفاظها بعروشها. أليس من المنطقي إذن ان ندرك أن حياة الثورة في مصر وتونس وليبيا واليمن، متوقفة كل منها على الأخرى، ومتوقفة على انتشار الثورة بين بقية الشعوب العربية.

# التعذيب جريمة قبل الثورة وبعدها




**ملحقناش نحلم.** ثورة ٢٥ يناير، التي أوقد فتيلها مقتل خالد سعيد ومئات آخرين تحت التعذيب والتي خطت أولى خطواتها بإزالة رأس النظام، كانت تدرك من البداية أن هدفها ليس رأس النظام فقط.. كانت تدرك أن النظام هو أكثر من حسني مبارك.. أن النظام هو الفساد والقمع والفقر والبطالة والتمييز بين المواطنين على أساس الدين والجنس.. كانت تدرك أن النظام هو أوامر الاعتقال المفتوحة والموقعة على بياض تحت تصرف ضباط أمن الدولة وأن النظام هو آلة التعذيب الجهنمية التي شوهت الآلاف وقتلت المئات.. وحين قرر مبارك في آخر مناوراته قبل التنحي أن يفوض عمر سليمان رئيس المخابرات نائبا له ثم مفوضا بمسئوليات الرئاسة ارتفعت الهتافات واللافتات ترفض واحد من أعنف مجرمي التعذيب الذي لم يكتف بتعذيب المصريين بل دخل في عملية تبادل معتقلين مع الإدارة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية فأصبحوا يصدرون له الضحايا ليعذبهم بمعرفته في مقار المخابرات وأمن الدولة..

وقبل أن نتمكن من المطالبة بحساب المسئولين عن التعذيب قبل ٢٥ يناير وفتح الدفاتر المغلقة في مكتب النائب العام والسعي نحو إنصاف وتعويض ضحاياه وأسر من قتلوا تحت التعذيب رأينا قطاعا جديدا من المصريين، شبابا وشيوخا، رجالا ونساء يتعرضون لأنواع بشعة من التعذيب تركت آثار الجلد والكهرباء على أجسادهم حتى بعد أيام من الإفراج عن بعضهم.. التعذيب هذه المرة لم يكن على أيدي الشرطة بل على يد رجال الجيش والشرطة العسكرية، حيث تحول المتحف المصري إلى سلخانة لثوار التحرير حيث يتعرض الشباب والشابات للضرب والجلد والصعق الكهربائي قبل أن يفرج عنهم أو يرحلوا إلى السجن الحربي حيث تتكرر الجريمة بقدر أكبر من الوحشية وإهدار كرامة البشر.

لم يثور الشعب المصري لكي يستبدل جلادا بجلاد.. ولم يثور لكي يستبدل مقار أمن الدولة وأقسام الشرطة بالسجن الحربي.. ولم يحتج على — ولازال — على محاكم أمن الدولة ليستبدلها بالمحاكم العسكرية.. بل ثار ليحاسب الجلادين الذين حكموا البلاد بالحديد والنار، ومن سرقوا من الشباب شبابهم، ومن المصريين شعورهم بالكرامة والأمان والأمل في غد أفضل.

إن التأمل في عمليات اقتحام مقار أمن الدولة اليوم بعد الاستماع إلى شهادة تلو الأخرى وصورة تلو الأخرى تكشف ما يحدث على يد العسكر في المتحف المصري و في السجن الحربي من تعذيب يؤكد شكوكنا بأن الكثير مما كان يدور في هذه المقار قد أتلف وحرق عمدا ولم يترك إلا بعض الأوراق التي أرادوا لنا أن ننشغل بتداولها.. فلم نجد في هذه المقار أي معتقلين رغم علمنا بأن الآلاف لازالوا قيد الاعتقال، ولم نجد ضباط أمن الدولة وإنما وجدنا صورا لهم، ولم نر أحدا منهم يقف أمام العدالة ليحاسب عن الجرائم التي ارتكبها..

اليوم نفتح ملفا جديدا للتعذيب تشير أصابع الاتهام فيه إلى رجال الجيش.. ويخرج ضحاياه وقد خطت كرابيج وصواعق الجيش جروحا وأخاديد في أجسادهم وغضبا وشعورا شديدا بالمهانة في نفوسهم.. وإذا كانت جروح الجسد مصيرها الشفاء أو التلاشي مع الوقت، إلا أن جروح النفس والطبع على الذاكرة لا يتلاشى، خاصة وأن الضحايا هذه المرة هم ثوار ٢٥ يناير.. لازالت في عيونهم صور الشهداء والجرحى.. ولازالت في قلوبهم فرحة يوم ١١ فبراير حين رأوا بشاير الانتصار.. ولازال الكثيرون منهم لا يريدون أن يصدقوا أن اليد التي أمسكت بذلك الكرباج كانت يد الجيش الذي هتف الشعب له من أقل من شهرين..

لقد أثبتت تطورات الأيام والأسابيع التالية أن الضامن الوحيد لانتصار الثورة هو الشعب وأن طريق النصر طويل وأننا لازلنا في بدايته..

التعذيب قبل ٢٥ يناير لن يسقط بالتقادم والتعذيب بعد ٢٥ يناير لن يسقط بالتقادم أيضا.. الفرق ان من عذبوا بعد ٢٥ يناير يملكون ذاكرة الثورة، وذاكرة الثورة لا تنسى من تضامن كما لا تنسى من غدر وتعرف كيف تحاسب وإن بعد حين.

ومئات آخرين تحت التعذيب والتي خطت أولى خطواتها بإزالة رأس النظام، كانت تدرك من البداية أن هدفها ليس رأس النظام فقط.. كانت تدرك أن النظام هو أكثر من حسني مبارك.. أن النظام هو الفساد والقمع والفقر والبطالة والتمييز بين المواطنين على أساس الدين والجنس.. كانت تدرك أن النظام هو أوامر الاعتقال المفتوحة والموقعة على بياض تحت تصرف ضباط أمن الدولة وأن النظام هو آلة التعذيب الجهنمية التي شوهت الآلاف وقتلت المئات.. وحين قرر مبارك في آخر مناوراته قبل التنحي أن يفوض عمر سليمان رئيس المخابرات نائبا له ثم مفوضا بمسئوليات الرئاسة ارتفعت الهتافات واللافتات ترفض واحد من أعنف مجرمي التعذيب الذي لم يكتف بتعذيب المصريين بل دخل في عملية تبادل معتقلين مع الإدارة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية فأصبحوا يصدرون له الضحايا ليعذبهم بمعرفته في مقار المخابرات وأمن الدولة..

وقبل أن نتمكن من المطالبة بحساب المسئولين عن التعذيب قبل ٢٥ يناير وفتح الدفاتر المغلقة في مكتب النائب العام والسعي نحو إنصاف وتعويض ضحاياه وأسر من قتلوا تحت التعذيب رأينا قطاعا جديدا من المصريين، شبابا وشيوخا، رجالا ونساء يتعرضون لأنواع بشعة من التعذيب تركت آثار الجلد والكهرباء على أجسادهم حتى بعد الشرطة بل على يد رجال الجيش والشرطة العسكرية، حيث تحول المتحف المصري إلى سلخانة لثوار التحرير حيث يتعرض الشباب والشابات للضرب والجلد والصعق الكهربائي قبل أن يفرج عنهم أو يرحلوا إلى السجن الحربي حيث تتكرر الجريمة بقدر أكبر من الوحشية وإهدار كرامة البشر.

لم يثور الشعب المصري لكي يستبدل جلادا بجلاد.. ولم يثور لكي يستبدل مقار أمن الدولة وأقسام الشرطة بالسجن الحربي.. ولم يحتج على — ولازال — على محاكم أمن الدولة ليستبدلها بالمحاكم العسكرية.. بل ثار ليحاسب الجلادين الذين حكموا البلاد بالحديد والنار، ومن سرقوا من الشباب شبابهم، ومن المصريين شعورهم بالكرامة والأمان والأمل في غد أفضل.

إن التأمل في عمليات اقتحام مقار أمن الدولة اليوم بعد الاستماع إلى شهادة تلو الأخرى وصورة تلو الأخرى تكشف ما يحدث على يد العسكر في المتحف المصري و في السجن الحربي من تعذيب يؤكد شكوكنا بأن الكثير مما كان يدور في هذه المقار قد أتلف وحرق عمدا ولم يترك إلا بعض الأوراق التي أرادوا لنا أن ننشغل بتداولها.. فلم نجد في هذه المقار أي معتقلين رغم علمنا بأن الآلاف لازالوا قيد الاعتقال، ولم نجد ضباط أمن الدولة وإنما وجدنا صورا لهم، ولم نر اليوم نفتح ملفا جديدا للتعذيب تشير أصابع الاتهام فيه إلى رجال الجيش.. ويخرج ضحاياه وقد خطت كرابيج وصواعق الجيش جروحا وأخاديد في أجسادهم وغضبا وشعورا شديدا بالمهانة في نفوسهم.. وإذا كانت جروح الجسد مصيرها الشفاء أو التلاشي مع الوقت، إلا أن جروح النفس والطبع على الذاكرة لا يتلاشى، خاصة وأن الضحايا هذه المرة هم ثوار ٢٥ يناير.. لازالت في عيونهم صور الشهداء والجرحى.. ولازالت في قلوبهم فرحة يوم ١١ فبراير حين رأوا بشاير الانتصار.. ولازال الكثيرون منهم لا يريدون أن يصدقوا أن اليد التي أمسكت بذلك الكرباج كانت يد الجيش الذي هتف الشعب له من أقل من شهرين..

لقد أثبتت تطورات الأيام والأسابيع التالية أن الضامن الوحيد لانتصار الثورة هو الشعب وأن طريق النصر طويل وأننا لازلنا في بدايته..

التعذيب قبل ٢٥ يناير لن يسقط بالتقادم والتعذيب بعد ٢٥ يناير لن يسقط بالتقادم أيضا.. الفرق ان من عذبوا بعد ٢٥ يناير يملكون ذاكرة الثورة، وذاكرة الثورة لا تنسى من تضامن كما لا تنسى من غدر وتعرف كيف تحاسب وإن بعد حين.

---

## للاتصال بنا والانضمام إلينا وتلقى اقتراحتكم

**فيس بوك :- اللجان الشعبية للدفاع عن الثورة المصرية**

**المدونة :- http://leganthawrya.blogspot.com**

**البريد الإلكترونى :- Leganthawrya@yahoo.com**

التليفون المركزي :- ٠١٥١٤١٥٣٤٤٥
الهرم - فيصل - العمرانية :- ٠١٥٢٧٠٢٧٩٠١
بولاق الدكرور :- ٠١٠٤٥٩٢٢٩١ - ٠١٢٧٠٧٠٠٢٩
المعادى - البساتين - دار السلام :- ٠١٢١٥٤٦٠٨٠
إمبابة :- ٠١٢٨٣٩٣٦٤٥
الجمالية :- ٠١١٢٥٢٣٧٣٢
السيدة زينب :- ٠١٢٢٦٥٤٢٥٠
الشيخ زايد - ٦ أكتوبر :- ٠١٠٢١٣٥٣٣٦
شبرا :- ٠١٧٢١٢٦٦٦٨
القناطر الخيرية :- ٠١١٨٠٦٠٢٧٨
الزيتون :- ٠١٢٠٧٥١٦٥٩




مدينة نصر :- ٠١٤٠٦٥٧٧١٤
المرج :- ٠١١٦٤٩٠٦٩٥
حلوان :- ٠١٠٦١٣٨٠٤١
الصف :- ٠١٠٠٦٣٥٠٣٦ ٠١٦١٣٥٩٥٨٧
الإسكندرية :- ٠١٢٧٢٦٣٩٥٩ ٠١٧١٦٣٨٨٣٢
الإسماعيلية :- ٠١٠٣٣٤٢٧٨٧
بورسعيد :- ٠١٢٧١٧١٧٣٠
كفر الشيخ :- ٠١٤٢٧٠٠٠٤٦
الفيوم :- ٠١١٦٤١٩٩٥٨ .
أسيوط :- ٠١٠٥٢١٨٣٣٤ .
بنى سويف :- ٠١٤٤١٣٨٤٨١ .